



تسجيل ما لا يقل عن 741 حالة اعتقال تعسفي في نيسان 2016 اتفاق وقف الأعمال العدائية لم يؤثر على حصيلة المعتقلين

أولاً: المقدمة:

تكاد تكون قضية المعتقلين المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أي تقدم يذكر على الرغم من تضمينها في بيان وقف الأعمال العدائية، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصيرهم جميعاً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99% من مجموع المعتقلين.

منهجية التقرير:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقله أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، بدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات «الإدارة الذاتية» الكردية.

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.

- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.

- حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.

- نقاط مدهامة وفتيش نتج عنها حجز للحرية.

- حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها.

- ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر نيسان .

رابعاً: التوصيات.





وما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر نيسان تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تبقى دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تتمتع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال القوات الحكومية ما لا يقل عن 117 ألف شخص، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في نيسان/2011 (99% لدى القوات الحكومية)، لا تشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيسي بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقرانهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسية وممارستها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق الغير مستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.





بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميزت الاعتقالات التعسفية في نيسان بقيام القوات الحكومية بعمليات اعتقال موسعة شملت المدنيين من سكان محافظة ريف دمشق عموماً وبشكل خاص سكان مدن الزبداني ومضايا، حيث وثقنا قيام القوات الحكومية بعمليات اعتقال جماعي بحق عوائل من سكان هذه المناطق كانت في طريقها للعبور إلى لبنان أو لدى مرورهم من نقاط التفتيش التابعة للقوات الحكومية في مدينة دمشق، القوات الحكومية استمرت أيضاً في سياسة التجنيد الإجباري بحق الطلاب الجامعيين والموظفين الحكوميين في مناطق سيطرتها وبشكل خاص في مدن حماة وحلب ودمشق، كما قامت القوات الحكومية أيضاً بعمليات اعتقال تعسفي شملت الموظفين الحكوميين من سكان المناطق الخارجة عن سيطرتها وذلك لدى مرورهم من نقاط التفتيش التابعة لها على المنافذ الرئيسة للمدن التي تسيطر عليها وبشكل خاص مدينتي حماة وحلب.

تنظيم داعش استمر أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث شملت عمليات الاعتقال المخالفين للتعاليم المفروضة قسراً من قبل التنظيم، وأيضاً أصحاب محلات الاتصالات ومقاهي الإنترنت، والمدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة.

قوات الإدارة الذاتية الكردية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تركزت عمليات الاعتقال هذه في مدينة الحسكة، ومدينة عفرين بريف محافظة حلب.

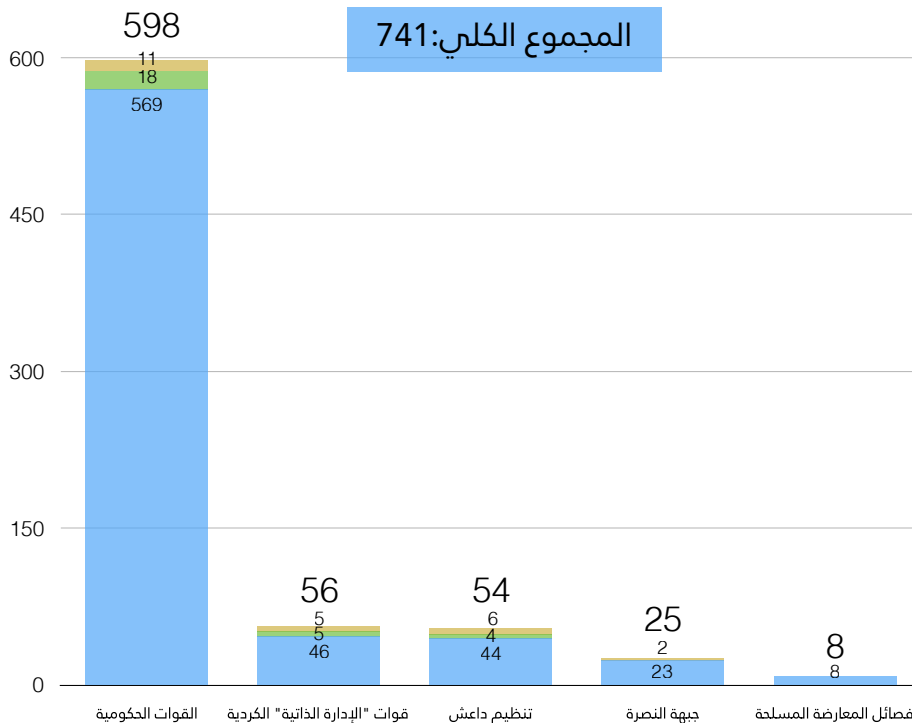
خلال نيسان أيضاً، سجلنا ارتفاعاً في معدل حالات الاعتقال التعسفي التي قام بها تنظيم جبهة النصرة، بحق الإعلاميين والنشطاء في محافظة إدلب عموماً، وبحق المدنيين ممن تربطهم صلات قرى بمنتسبي عدة فصائل من المعارضة المسلحة.

الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في نيسان، التي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية. حصيلة الاعتقالات التي وثقت في نيسان توزعت على النحو التالي:



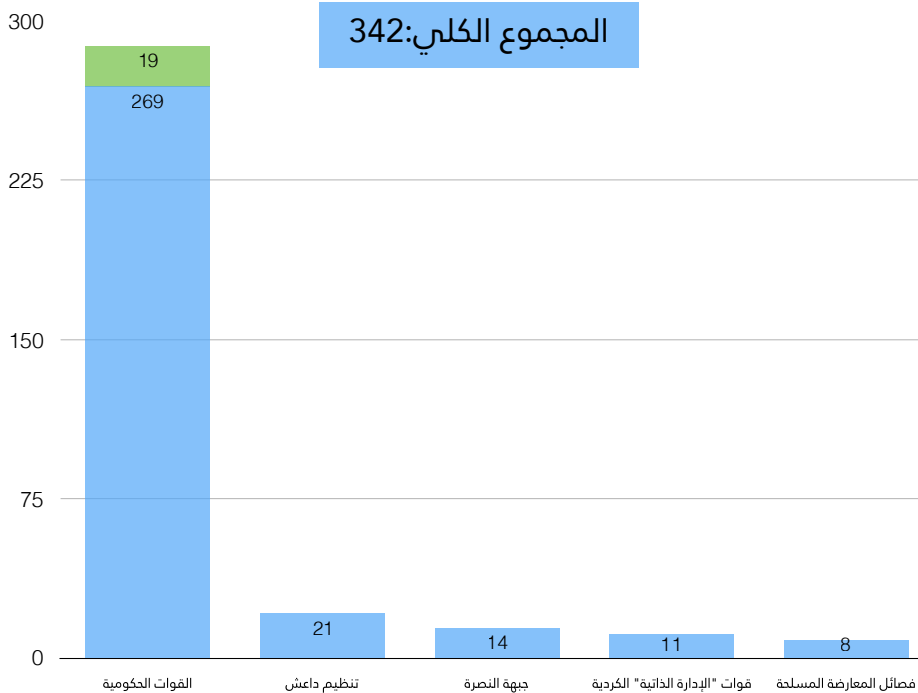


حصيلة الاعتقالات التي وثقت في نيسان



أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

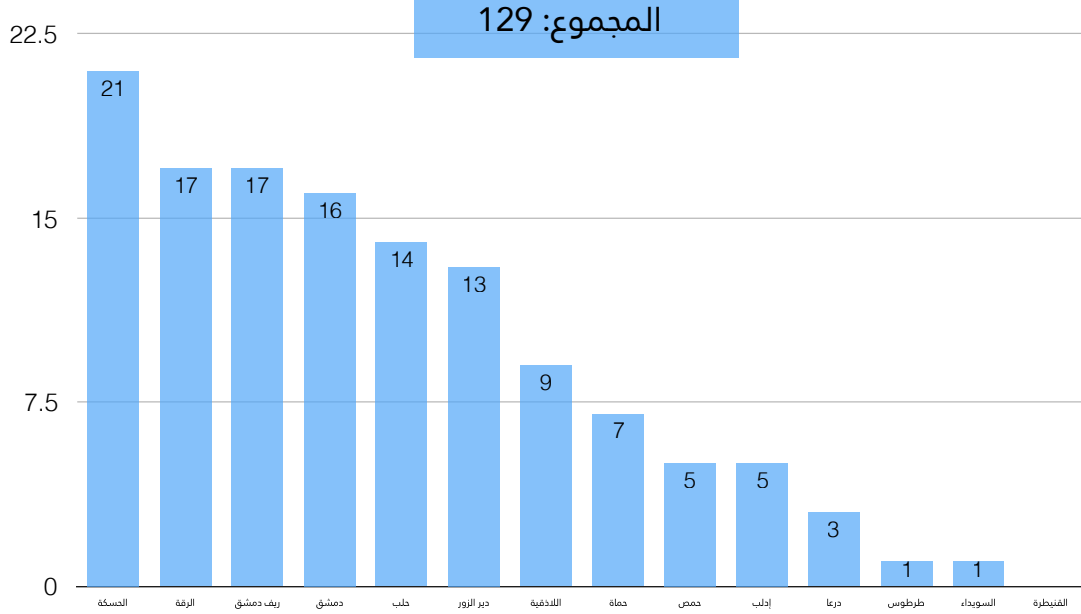
حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة



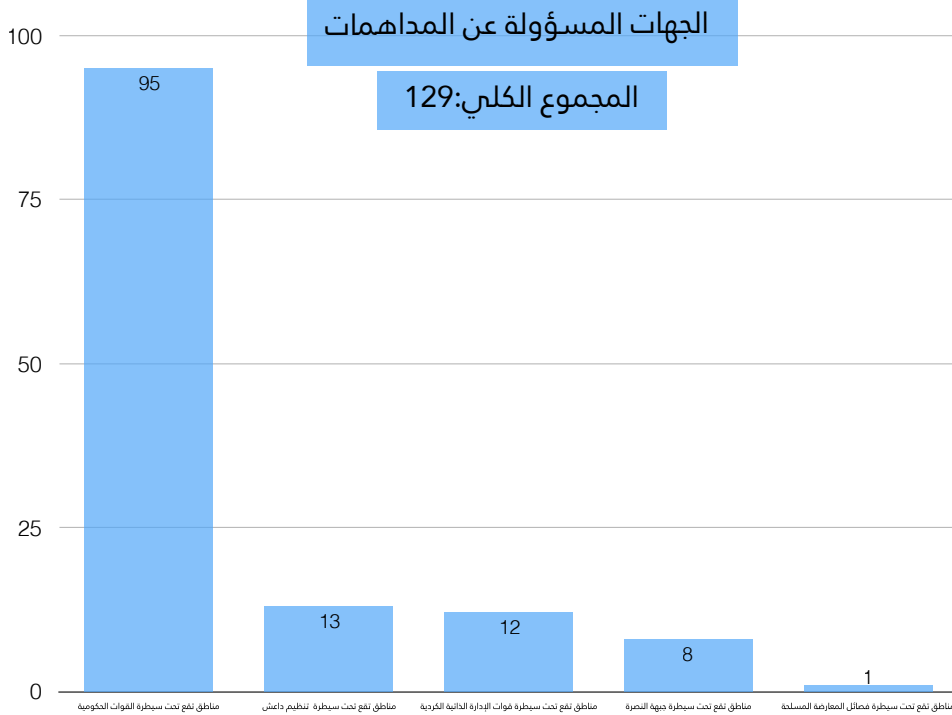


نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية

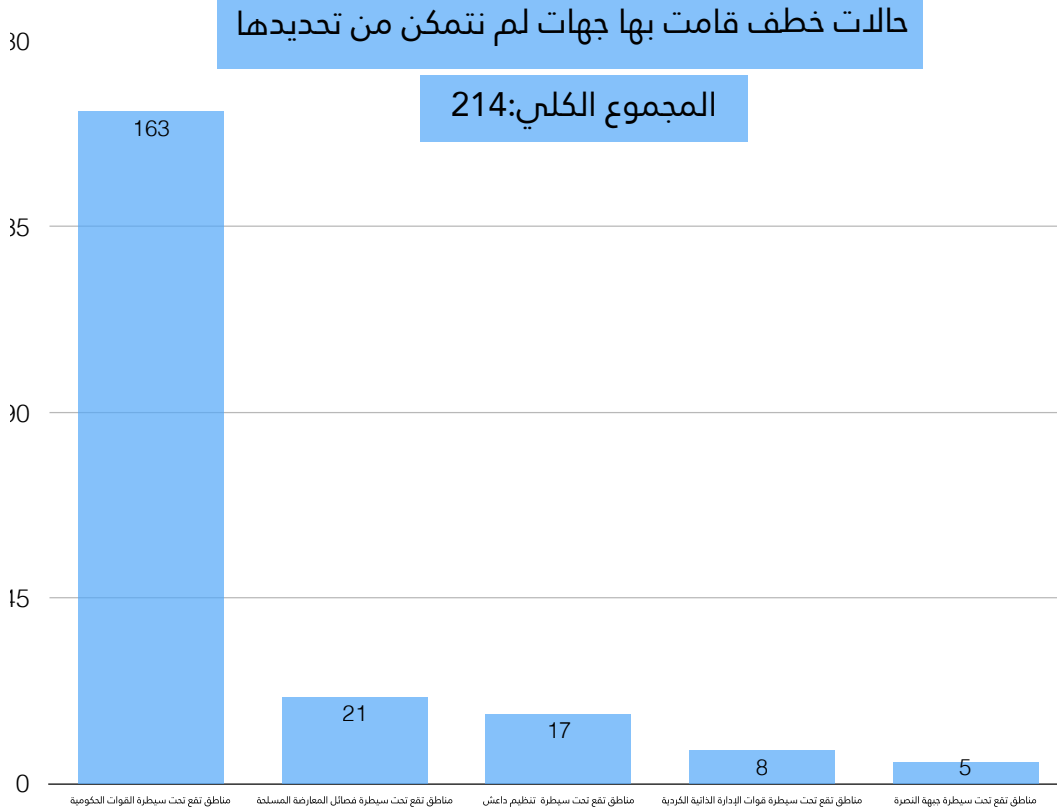


الجهات المسؤولة عن المداهمات:





حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:



ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في نيسان:

القوات الحكومية:

الناشط الحقوقي مروان حمزة، من مدينة شهباء بمحافظة السويداء، ناشط في المجال الحقوقي والسياسي، اعتقلته القوات الحكومية لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في المنطقة الصناعية على طريق دمشق الدولي بتاريخ 9/ نيسان/ 2016.

المدرس محمد يوسف، البالغ من العمر 27 عاماً، مدرس مرحلة ابتدائية، من مدينة بلودان بمحافظة ريف دمشق، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 10/ نيسان/ 2016، أثناء عبوره من حاجز قوس بلودان التابع للقوات الحكومية ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة لأهله وللشبكة السورية لحقوق الإنسان.

الشيخ موفق القضماني، من بلدة شقا بريف محافظة الحسكة، يبلغ من العمر 47 عاماً، رجل دين وأحد الوجهاء في بلدة شقا، بتاريخ 2/ نيسان/ 2016 اعتقلته القوات الحكومية لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها على الحدود اللبنانية السورية، أفرج عنه بتاريخ 8/ نيسان.

التنظيمات إسلامية متشددة:

الأستاذ عبد المولى علي الشيخ، من مدينة كفر نبل بمحافظة إدلب، مدرس، في 10/ نيسان/ 2016، اعتقلته عناصر تابعة لتنظيم جبهة النصرة إثر مدهامة منزله في مدينة كفر نبل، أفرج عنه في اليوم نفسه.





الأستاذ خالد عوض الزيدان، من قرية حاس بريف محافظة إدلب، مدرس وموجه تربوي، بتاريخ 23/ نيسان/ 2016 قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة باعتقاله من مكان وجوده في قرية حاس واقتادته إلى جهة مجهولة، ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قوات «الإدارة الذاتية» الكردية:

الناشط الإعلامي روني محمد بكجي، من محافظة الحسكة، ناشط إعلامي ومراسل موقع يكتي ميديا في محافظة الحسكة، يوم الإثنين 11/ نيسان/ 2016 قامت عناصر مسلحة تابعة لقوات الإدارة الذاتية الكردية باعتقاله لدى خروجه من إحدى الكنائس في مدينة المالكية بريف محافظة الحسكة، بعد قيامه بتغطية لندوة حول السلم الأهلي أقيمت في الكنيسة، أفرج عنه في اليوم نفسه بعد تعرضه للضرب المبرح؛ ما اضطره لتلقي العلاج في مشفى المالكية بمحافظة الحسكة.

المهندس بريتا حاجي حسن، من حلب، رئيس المجلس المحلي لمدينة حلب، في 28/ نيسان/ 2016، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية الكردية من مكان وجوده في قرية مريمين بريف محافظة حلب، ومايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

جهات لم تتمكن من تحديدها:



الناشط الإعلامي سيف الأحمد، من مدينة تليسة بريف حمص الشمالي، مراسل قناة أورينت في ريف حمص الشمالي، في 9/ نيسان/ 2016، تعرض للخطف من قبل مجموعة مسلحة مجهولة أثناء توجهه من مدينة تليسة إلى مدينة الرستن، قام الخاطفون بالاعتداء عليه بالضرب ومصادرة معداته الإعلامية قبل إلقائه على طرف الطريق الواصل بين قريتي الزعفرانة ودير فول بريف حمص الشمالي في اليوم نفسه، دون معرفة هوية الخاطفين.

رابعاً: التوصيات:

1. لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:
القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.
2. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.